الأمم المتحدة

A/CONF.213/6

Distr.: General
5 February 2010
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

سلفادور، البرازيل، ١٢-١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*

إعمال مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية في مجال منع الجريمة

إعمال مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية في مجال منع الجريمة

ورقة عمل من إعداد الأمانة

المحتويات

		الصفحة
أولا-	مقدّمة	٢
ثانيا-	عناصر لتنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لمنع الجريمة تنفيذا فعّالا وناجحا	٦
	ألف- إنشاء هيئة مركزية مكلفة بتنفيذ البرامج الوطنية وتنسيق جهود أجهزة الحكم المركزية والمحلية وجهود سائر المنظمات	٧
	باء- إجراء استعراض منتظمة للاستراتيجيات من أجل تحديد الاحتياجات الحقيقية والممارسات الفضلى، ومواءمة الخطط الوطنية والمحلية تبعا لذلك	١٠
	جيم- إعداد أدلة إرشادية وعُدد وكتيبات تساعد على نشر المعارف المتعلقة بمنع الجريمة وعلى تنفيذ الخطط تنفيذا متسقا	١٢
	دال- خلق التزام لدى أجهزة الحكم الوطنية والمحلية بنجاح برامج منع الجريمة، مع دعم ذلك الالتزام بما يكفي من الموارد	١٧
	هاء- إقامة علاقات تشارك وتعاون مع المنظمات غير الحكومية وتشجيع مشاركة عامة الناس في جهود منع الجريمة	١٨
ثالثا-	السبيل إلى التغلب على التحديات الرئيسية التي تواجهها الدول الأعضاء في تنفيذ مبادئ الأمم المتحدة لمنع الجريمة	٢٠
رابعا-	التجارب في تنفيذ المبادئ التوجيهية لمنع الجريمة	٢٣
خامسا-	الاستنتاجات والتوصيات	٢٤
	ألف- توصيات إلى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى	٢٥
	باء- توصيات إلى الحكومات الوطنية	٢٦

* A/CONF.213/1.

170310 V.10-50754 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

أولا- مقدّمة

تعريف- يشمل "منع الجريمة" جميع الجهود الرامية إلى الحد من خطر وقوع الجرائم ومن آثارها الضارة بالأفراد والمجتمع، ومن بين تلك الآثار الخوف من الجريمة. ويُسعى في إطار منع الجريمة إلى التأثير على الأسباب المتعددة للجرائم. ولا تُتناول في هذا السياق مسائل إنفاذ القانون والعقوبات الجنائية، على الرغم مما قد يكون لها من آثار في منع الجريمة.

١- إن منع الجريمة هو أول حتمية للعدالة، كما ذكره الأمين العام في تقريره إلى مجلس الأمن عن سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع (S/2004/616، الفقرة ٤). وتأييدا لهذا المبدأ الذي ذكره الأمين العام في ذلك التقرير، أكّد المشاركون في الدورة السابعة عشرة للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، وهي الهيئة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، على الأهمية المحورية لمنع الجريمة والحاجة إلى تشجيع الدول الأعضاء على بذل جهد خاص لإنجاح العمل على منع الجريمة (E/2008/30، الفقرة ١١٦).

٢- وقد بدأت شبكة المعاهد التابعة لبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في الإسهام في هدف السياسة العامة هذا في عام ١٩٩٠. ومن ثم، اعتمدت الجمعية العامة، بناء على توصية من المؤتمر الثامن، المبادئ التوجيهية لمنع جنوح الأحداث (مبادئ الرياض التوجيهية) في قرارها ١١٢/٤٥. وباعتماد المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمبادئ التوجيهية للتعاون والمساعدة التقنية في مجال منع الجريمة في المدن (القرار ٩/١٩٩٥، المرفق) والمبادئ التوجيهية لمنع الجريمة (القرار ١٣/٢٠٠٢، المرفق)، التي وضعتها اللجنة، ارتُقي بموضوع منع الجريمة في البرنامج ليصبح هدفا عاما لسياسة الأمم المتحدة الجنائية.

٣- ويمكن الآن تحقيق هذا الهدف استنادا إلى المبادئ الثمانية التالية:

(أ) القيادة الحكومية على جميع المستويات لإنشاء إطار مؤسسي لمنع الجريمة والحفاظ عليه؛

(ب) إدراج مفهوم منع الجريمة في سياسات التنمية الاجتماعية-الاقتصادية؛

(ج) التعاون بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني وقطاع الأعمال؛

(د) الاستدامة والمساءلة، أي توفير التمويل الكافي الطويل الأجل لوضع البرامج والحفاظ عليها وتقييمها، والمساءلة الواضحة في استخدام الأموال؛

(هـ) العمل القائم على المعرفة، أي الاستفادة من مجموعة القرائن المتوفرة في التخصصات المتعددة بشأن مشاكل الجريمة وأسبابها، ومن الممارسات المجرَّبة، من أجل وضع استراتيجيات منع الجريمة؛

(و) احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وتعزيز ثقافة احترام القانون؛

(ز) دراسة الصلات بين الجريمة المحلية والجريمة المنظَّمة عبر الوطنية؛

(ح) وضع استراتيجيات مختلفة لتناول شؤون الفئات الخاصة، ولا سيما الفتيان والفتيات، والرجال والنساء، وأفراد المجتمع المستضعفين.[1]

٤- إن الاستراتيجيات الجيدة التخطيط لمنع الجريمة لا تحد من الجرائم ومن ثم من الإيذاء فحسب، بل تعزز أيضا السلامة المجتمعية وتحسن نوعية حياة المواطنين. ومن شأن منع الجريمة بصورة فعالة أن يؤتي فوائد طويلة الأجل، من خلال تخفيض التكاليف المتكبدة من أجل الضحايا ونظام العدالة الجنائية.

٥- وبالنظر إلى أن الجريمة وليدة عوامل متعددة، لا بد من الأخذ بنهج منسق ومتعدد القطاعات، يكون للسلطات الحكومية على جميع المستويات دور هام تؤديه فيه، فمسؤولية منع الجريمة لا تقع على كاهل الشرطة ونظام العدالة الجنائية دون غيرهما.

٦- وينبغي أن تستهدف استراتيجيات منع الجريمة العوامل المسببة لها. وترد في المبادئ التوجيهية لمنع الجريمة قائمة بنهوج منع الجريمة، مصنَّفة في فئات هي النهوج الاجتماعية، والنهوج المستندة إلى المجتمعات المحلية، والنهوج الظرفية. وتشكل النهوج الثلاثة جميعا جزءا من مجموعة التدابير الخاصة بمنع الجريمة التي يمكن استنادا إليها وضع استراتيجية في هذا المجال، كما توفِّر طائفة من تدابير الاستجابة على المديين القصير والطويل للتصدي لمشاكل الجريمة، ولكل من هذه النهوج ميزاته ومساوئه المختلفة.

٧- وتعزّز النهوج الاجتماعية لمنع الجريمة رفاه الناس وتشجع السلوك الاجتماعي السليم عن طريق تنفيذ تدابير اجتماعية واقتصادية وصحية وتوظيفية وتعليمية، مع إيلاء الأطفال والشباب اهتماما خاصا، وتركز على عاملي الخطر والوقاية المرتبطين بالجريمة والإيذاء.

---

(1) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، *Crime Prevention Assessment Tool* (HS/1232/09E), Criminal Justice Assessment Toolkit, No. 5 (نيويورك، ٢٠٠٩)، الصفحة ١٣.

٨- وتَسعى النهوج المستندة إلى المجتمعات المحلية إلى تغيير الظروف السائدة في الأحياء التي يكون فيها خطر ارتكاب الجرائم أو التعرض للإيذاء مرتفعا، بسبب انتشار الحرمان مثلا، أو بسبب عدم تلاحم المجتمع أو نتيجة لمجموعة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

٩- أما نهوج منع الجريمة الظرفية فترمي إلى الحد من فرص وحوافز ارتكاب الجرائم، وزيادة الشعور باحتمال الاعتقال وتقليل منافع الجريمة، من خلال التصميم البيئي للأحياز العامة أو للمرافق السكنية، أو من خلال تقديم النصائح إلى الضحايا. وتستهدف هذه التقنيات أشكالا محدَّدة من الجرائم وتقوم على افتراض أن المجرمين يتخذون في ظروف معينة قرارات منطقية بشأن المخاطر والفوائد المحتملة لانتهاك القانون. بيد أنها يمكن أن تتمخض عن آثار جانبية كنقل الجريمة من مكان إلى آخر، من خلال الحيلولة (عمدا أو دون عمد) دون استخدام فئات مهمشة لبعض الأحياز، وكالمساس بحق الناس في الحرمة الشخصية.

١٠- وفي هذا السياق، يتعين على الحكومات الوطنية أن تضع معايير وأن تشرع في اتخاذ وتيسير إجراءات اجتماعية وظرفية لمنع الجريمة. وعلى السلطات الوطنية أن تضع البرامج وتكيِّفها وفقا للظروف المحلية، بالنظر إلى أن الجرائم تقع على الصعيد المحلي وصعيد الأحياء، وإلى أنه لا يمكن معالجة العديد من أسبابها إلا محليا.[٢]

١١- وتبيِّن المبادئ التوجيهية أيضا الأمور التي يتعيَّن على الحكومات النظر فيها - إضافة إلى المبادئ الثمانية المذكورة أعلاه - عند وضع استراتيجيات منع الجريمة والحد من الإيذاء، ومن ذلك ما يلي:

(أ) إدراج منع الجريمة كجزء دائم في هياكلها وبرامجها المعنية بمكافحة الإجرام إلى جانب إنفاذ القانون والعدالة الجنائية والمؤسسات الإصلاحية؛

(ب) تطوير التدريب وبناء القدرات في مجال منع الجريمة؛

(ج) تدعيم الإجراءات الدولية في مجال منع الجريمة، بتطبيق المعايير والقواعد الموجودة وتقديم المساعدة التقنية وإقامة الشبكات.

١٢- وتعترف المبادئ التوجيهية بالنهج القائم على القرائن كعنصر أساسي في نجاح منع الجريمة. وتمثّل الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالضحايا أداة هامة للحصول على المعلومات المتعلقة بوقوع الجرائم. ويمكن استخدام استقصاءات الرأي لتقييم طبيعة مشاكل الجريمة والفئات السكانية الرئيسية المعرضة للخطر وشواغل الناس ومخاوفهم، وكذلك تصوراتهم

(2) *Crime Prevention Assessment Tool ...*، الصفحة ٩.

وآرائهم بشأن منع الجريمة. وحيثما تكون الإحصاءات أو الدراسات الاستقصائية الوطنية المتعلقة بالجريمة غير كافية لأغراض التخطيط، يمكن الاستعانة لسد الثغرات بالمراصد المحلية أو الإقليمية للجرائم والمشاكل الاجتماعية، كالمراصد القائمة في باريس أو بوغوتا أو مدريد.[٣]

١٣- وتشدِّد المبادئ التوجيهية على أهمية سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وسيادة القانون هي مبدأ في الحوكمة يقضي بأن يكون جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات، بما في ذلك الدولة نفسها، خاضعين لقوانين تصدر علنا وتُنْفَذ على الجميع بالتساوي، ويُحكَم بموجبها في التقاضي على نحو مستقل، وتتّسق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويتطلب هذا المبدأ أيضا تدابير لضمان الامتثال لمبادئ سلطان القانون، والمساواة أمام القانون، والمساءلة أمام القانون، والعدالة في تطبيق القانون، والفصل بين السلطات، والمشاركة في اتخاذ القرارات، واليقين القانوني، واجتناب التعسّف، والشفافية الإجرائية والقانونية (S/2004/616، الفقرة ٦). وتعد القدرة على إرساء وضمان احترام سيادة القانون أحد العناصر الرئيسية في تنمية أي بلد.

١٤- وينبغي أن يكون منع الجريمة في صميم بنية سيادة القانون في أي بلد، وكذلك في صميم جهوده الموجّهة لتحقيق التنمية، ولا سيما بالنظر إلى أن الفقراء هم أكثر الفئات المتضررة من وقع الجريمة. وقد تبيَّن أن الجريمة والإيذاء يؤثران على التنمية لأنهما يؤديان إلى تدهور نوعية حياة المواطنين وإلى إعاقة فرص العمالة بإقصاء الأعمال التجارية. وتقلِّص تكاليف الجريمة والعدالة الجنائية كمية الأموال المتوفرة للتنمية الاجتماعية، التي سيتعذر تحقيقها ما لم تتم المحافظة على الأمن والسلامة. ولا يكفي تعزيز كفاءة وقدرة نظام العدالة أو تدريب موظفي الشرطة والسجون. فينبغي معالجة جميع العوامل التي تسهم في الجريمة، مثل عدم وجود برامج لإعادة الإدماج بعد فترة السجن (الرعاية اللاحقة) مما يُعَدُّ أحد مؤشرات الإقصاء الاجتماعي، ونقص فرص العمل أو فرص الحصول على خدمات صحية وسكنية جيدة.[٤]

١٥- ويوفر المؤتمر الثاني عشر فرصة فريدة لدراسة ما إذا كانت المبادئ التوجيهية قد أثبتت صلاحيتها العملية وفعاليتها بعد مرور قرابة عشر سنوات على اعتمادها، بغية تنقيحها تبعا لآخر التطورات في مجال منع الجريمة، بما في ذلك تراجع العنف المسلح، وتشجيع أو تيسير

(3) المركز الدولي لمنع الجريمة (ICPC)، *Crime Observatories: Survey on International Experiences* (مونتريال ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩). متاح على العنوان التالي (باللغتين الإنكليزية والفرنسية) www.crime-prevention.intl.org/publications/pub_198_1.pdf.

(4) *Crime Prevention Assessment Tool ...*، الصفحة ٣.

تطبيقها في المستقبل (A/CONF.213/PM.1، الفقرة ٤١). وسيمكِّن المؤتمر أيضا المجتمع الدولي من التصدي بصورة أكثر فعالية للتحدي الذي تطرحه الصلة القائمة بين منع الجريمة وسيادة القانون والتنمية، بتعميق وتدعيم ما لديه من خبرات فنية وقدرات في مجال منع الجريمة.

ثانيا- عناصر لتنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لمنع الجريمة تنفيذا فعّالا وناجحا

١٦- يقدِّم الفصل الثاني عرضا مجملا للعناصر الواردة في المبادئ التوجيهية بشأن تنظيم سياسات منع الجريمة، بالاستناد جزئيا إلى مشروع دليل لتنفيذ المبادئ التوجيهية سيصدر قريبا عنوانه *Handbook on the United Nations Crime Prevention Guideline — Making them Work* (دليل إعمال مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لمنع الجريمة). ويستند أيضا إلى نتائج الاجتماعات التحضيرية الإقليمية للمؤتمر الثاني عشر، وإلى استنتاجات الدراسة الاستقصائية ذات الصلة التي أُجريت في الدول الأعضاء في عام ٢٠٠٧ (E/CN.15/2007/11). ولكن بالنظر إلى أن عدد الدول الأعضاء التي شاركت في تلك الدراسة لم يتجاوز ٤٢ دولة، يصعب التيقن على هذا الأساس من حال تنفيذ المبادئ التوجيهية على الصعيد العالمي.

١٧- ووفقا للمبادئ التوجيهية (الفقرات ٢ و٧-٩ و١٦ و١٩)، ينبغي للحكومة في جميع مستوياتها أن تُهيئ وتتعهد إطارا يمكن للمؤسسات الحكومية والمجتمع المدني فيه أن يؤديا دورهما في منع الجريمة. ويشمل ذلك وضع الاستراتيجيات وتنفيذها واستعراضها. ولهذه الغاية، يلزم إقامة ودعم الشراكات مع قطاعات المجتمع المعنية، كما يلزم إدراج مفهوم منع الجريمة كعنصر دائم في الهياكل الحكومية بغية مكافحة الجريمة وتعزيز التنمية الاجتماعية. وتشمل هذه السياسات عناصر تتعلق بالعمالة والتعليم والصحة والسكن وتخطيط المدن، بالنظر إلى الأسباب المتعددة للجريمة وللكفاءات اللازمة لمعالجتها. ومن بين هذه الأسباب التهميش والإقصاء الاجتماعيان. وينبغي أن تقود الحكومات المركزية هذا المجهود، وإن كانت مشاركة المجتمعات المحلية والمجتمع المدني ضرورية لمنع الجريمة، ولا سيما في تحديد الأولويات وتنفيذ البرامج وتقييمها وتحديد الموارد.

١٨- ولا تكتفي المبادئ التوجيهية بتحديد معايير فعالية استراتيجيات منع الجريمة، بل تساعد أيضا في تقييم احتياجات البلدان على صعيد تقديم الخدمات الاستشارية وتصميم مشاريع المساعدة التقنية. وكانت الدراسة الاستقصائية لآراء الدول الأعضاء مفيدة للغاية في تحديد هذه الاحتياجات.

١٩- وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن العناصر الرئيسية للسياسات الناجحة لمنع الجريمة هي:

(أ) إنشاء هيئة مركزية مكلفة بتنفيذ البرامج الوطنية وتنسيق جهود أجهزة الحكم المركزية والمحلية وجهود سائر المنظمات؛

(ب) إجراء مراجعة منتظمة للاستراتيجيات من أجل تحديد الاحتياجات الحقيقية والممارسات الفضلى، ومواءمة الخطط الوطنية والمحلية تبعا لذلك؛

(ج) إعداد أدلة إرشادية وعُدد وكتيبات تساعد على نشر المعارف المتعلقة بمنع الجريمة وعلى تنفيذ الخطط تنفيذا متسقا؛

(د) خلق التزام لدى أجهزة الحكم الوطنية والمحلية بنجاح برامج منع الجريمة، مع دعم ذلك الالتزام بما يكفي من الموارد؛

(هـ) إقامة علاقات تشارك وتعاون مع المنظمات غير الحكومية وتشجيع مشاركة عامة الناس في جهود منع الجريمة.

٢٠- وتبدو هذه العناصر معقدة، ولكن إحدى الحكومات عبرت عن ذلك بما يلي (E/CN.15/2007/11، الفقرة ٦٠):

"ربما يبدو منع الجريمة مكلفا للغاية في البداية، ولكنه أقل تكلفة على المدى البعيد من البديل من حيث نوعية الحياة والتكاليف المباشرة للجريمة."

٢١- ويشجع التقرير الدول الأعضاء على التعاون في إطار ثنائي أو عن طريق المنظمات الدولية في تنفيذ المبادئ التوجيهية لمنع الجريمة عن طريق تبادل الخبرات وأفضل الممارسات وتوفير المساعدة التقنية في المجالات التي تكون قد نفذت فيها بنجاح استراتيجيات لمنع الجريمة.

ألف- إنشاء هيئة مركزية مكلفة بتنفيذ البرامج الوطنية وتنسيق جهود أجهزة الحكم المركزية والمحلية وجهود سائر المنظمات

٢٢- تُشجَّع الحكومات في الفقرة ١٧ من المبادئ التوجيهية على إدراج منع الجريمة كجزء دائم في هياكلها لمكافحة الجريمة بوسائل منها ما يلي:

(أ) إنشاء مراكز ذات خبرة فنية وموارد؛

(ب) وضع خطة لمنع الجريمة ذات أولويات وأهداف واضحة؛

(ج) التنسيق بين الوكالات الحكومية ذات الصلة؛

(د) تعزيز الشراكات مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المحلي؛

(هـ) التماس مشاركة الجمهور في منع الجريمة.

إنشاء مراكز ذات خبرة فنية وموارد

٢٣- يُذكر كمثال على السلطات الوطنية المسؤولة عن منع الجريمة المجلسُ الوطني السويدي لمنع الجريمة، الذي أُنشئ في عام ١٩٧٤ لأداء مهمة تنفيذ استراتيجيات لمنع الجريمة على الصعيدين الوطني والمحلي من خلال برامج تمويل وتقييم. كما إن لدى كندا استراتيجية وطنية لمنع الجريمة منذ عام ١٩٩٤، يتولى إدارتها المركز الوطني لمنع الجريمة القائم ضمن وزارة السلامة العامة. ويقوم هذا المركز بدعم وتقييم برامج محلية متنوعة، تركز حاليا على الشباب وعصابات الشباب.

٢٤- وفي عدة دول اتحادية، أقامت حكومات المقاطعات هياكل مركزية خاصة بها لتعزيز وتنسيق استراتيجيات منع الجريمة، وذلك مثلا في أستراليا وألمانيا وجنوب أفريقيا وكندا والمكسيك، التي توجد لديها مثل هذه الهياكل على الصعيد الوطني وصعيد الولايات والصعيد المحلي، وكذلك الأمر بالنسبة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية.

وضع خطة لمنع الجريمة

٢٥- ينبغي أن تستند الخطط الوطنية لمنع الجريمة إلى مشاورات تشارك فيها جميع قطاعات الحكومة والمجتمع المدني، وإلى نتائج البحوث. وينبغي أن تشمل العناصر التالية:

(أ) بيان التحديات الرئيسية التي تواجه البلد فيما يتعلق بالجريمة والإيذاء؛

(ب) بيان الأسباب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المحتملة للجرائم؛

(ج) تحديد أولويات العمل في كل من المدى القصير والمتوسط والطويل؛

(د) اقتراح مجموعة من المبادرات لتناول هذه الأولويات؛

(هـ) بيان الجهات التي ستشارك في تنفيذ الخطة؛

(و) بيان الموارد التي ستوفر لهذا الغرض.

٢٦- وعلى الصعيد المحلي، ينبغي أن تشمل خطة منع الجريمة الخطوات التالية:

(أ) تقديم وصف لخصائص المدينة (الديمغرافية والاقتصادية وما إلى ذلك) مقارنة بالمنطقة أو بالبلد ككل؛

(ب) تحليل الجريمة والعنف والاضطراب من حيث النطاق والتوجه والتوزّع؛

(ج) تحديد ملامح الضحايا ومرتكبي الجرائم (حسب نمط السنّ ونوع الجنس والعوامل العرقية (الإثنية) – الثقافية والاجتماعية – الاقتصادية)؛

(د) تقصي أنماط عوامل المخاطر؛

(هـ) تقييم فعالية المشاريع والخدمات الجارية (في مجالات منها الصحة والسكن والرفاه والتعليم) في مجال منع الجريمة؛

(و) تقييم البيئة السياسية والمؤسسية لتحديد الفرص المتاحة لوضع إجراءات وقائية؛

(ز) تحديد الفرص المتاحة ومواضع القوّة والإمكانيات في هذا المجال، بما في ذلك الرأسمال الاجتماعي والمجتمع المدني والمشاريع القائمة التي يمكن استنادا إليها وضع استراتيجية مستقبلية.

٢٧- ويمكن الاستناد في وضع هذه الخطة إلى "الإرشادات حول عمليات تدقيق مراقبة السلامة المحلية: خلاصة للممارسة الدولية"،[٥] التي توفر معلومات مفصَّلة عن الجهات التي ينبغي أن تشارك، والمهارات والمعارف اللازمة، والآجال الزمنية للتخطيط، وأنواع المعلومات التي ينبغي الحصول عليها من قطاعات الإسكان والصحة والتعليم وخدمات رعاية الضحايا والشرطة والعدالة والخدمات الاجتماعية. وقد أُجريت عمليات مراجعة مماثلة في بابوا غينيا الجديدة والكاميرون، كجانب من برنامج المدن الأكثر أمانا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وكذلك في سنترال كارو بجنوب أفريقيا. وإضافة إلى ذلك، تقدِّم "معايير بيكاريا لضمان جودة مشاريع منع الجريمة" مساعدة عملية في إدارة جودة تخطيط أنشطة منع الجريمة وتنفيذها وتقييمها.[٦]

(5) كندا، إدارة السلامة العامة في كندا، والمنتدى الأوروبي للسلامة الحضرية (EFUS)، "إرشادات حول عمليات تدقيق مراقبة السلامة المحلية: خلاصة للممارسة الدولية" (باريس، ٢٠٠٧). متاح باللغات الإسبانية والألمانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية على العنوان التالي: www.fesu.org.

(6) متاحة على الموقع www.beccaria.de، باللغات الإسبانية والألمانية والإنكليزية والبرتغالية والبولندية والتشيكية والروسية والصينية والعربية والفرنسية والليتوانية والهندية والهنغارية، ويجري إعداد صيغ منها باللغات التركية والكرواتية والكورية.

٢٨- وينبغي أن تضع الخطة أهدافا واضحة وأن تحدِّد كيفية إنجازها وتوقيته. وفي معظم الحالات، توضع الخطط لفترة تتراوح بين ٣ و١٠ سنوات. ويتيح ذلك الفرصة للتنفيذ ولتقييم النتائج قبل القيام باستعراض الاستراتيجيات وتكييفها لاحقا.

٢٩- وقد وُضعت استراتيجيات لمنع الجريمة في عدة بلدان: ففي البرازيل، يعمل البرنامج الوطني للأمن العام والمواطنة في إطار وزارة العدل، لكنه يعتمد على وزارات أخرى في مسائل محدَّدة تتعلق بتنفيذ أنشطته. وينطوي هذا النهج على تغييرات هيكلية في المؤسسات الرئيسية وفي البرامج المحلية المستهدفة. ويقدم البرنامج عرضا عاما للأنشطة المُنفَّذة في ١١ منطقة حضرية كبرى يتوفر التمويل من أجلها. ومن الجدير بالذكر أن أحد شروط التمويل هو استعداد البلديات للقيام بنفسها بإنشاء مكاتب إدارة متكاملة.

٣٠- وفي شيلي، تُشرف على الاستراتيجية الوطنية للسلامة العامة وزارة الداخلية، التي تتعاون مع الدوائر الحكومية الأخرى مثل دوائر العدل والتعليم والعمل والصحة وتخطيط المدن والتخطيط العام. وفي هنغاريا، ينفذ المجلس الوطني لمنع الجريمة استراتيجية وطنية لمنع الجريمة بتدابير اجتماعية تحت مسؤولية وزارة العدل. وفي النرويج، تضطلع الشرطة بدور مركزي في مجال منع الجريمة، ولكن المجلس الوطني لمنع الجريمة يسدي المشورة لها وللإدارات الحكومية الأخرى، وينفذ مشاريع بالنيابة عنها.

باء- إجراء استعراض منتظم للاستراتيجيات من أجل تحديد الاحتياجات الحقيقية والممارسات الفضلى، ومواءمة الخطط الوطنية والمحلية تبعا لذلك

٣١- بعد صياغة الاستراتيجيات والبرامج الخاصة بمنع الجريمة، ينبغي استعراضها بصورة منتظمة لكفالة وفائها فعلا بالأهداف المحددة فيها بنزاهة وكفاءة. وللتمكن من رصد هذه الاستراتيجيات والبرامج بصورة منتظمة، يجب أن تكون قائمة على قاعدة معرفية وافية بشأن المشاكل المتعلقة بالجرائم، وأسبابها المتعددة، والممارسات الواعدة. وبغية انتقاء التدخلات التي يرجَّح أن تعالج المشاكل المحدَّدة المتعلقة بالجريمة والاستمرار في تنفيذ هذه التدخلات، من الضروري النظر في ماهية البرامج والخدمات القائمة بالفعل وفي كيفية تحسينها، وكذلك في التجارب المتعلقة بممارسات منع الجريمة على كل من الصعيد المحلي والوطني والدولي.

٣٢- ويعتمد رصد البرامج وتقييمها على التحديد الواضح للفئات السكانية والمناطق المستهدفة، والنتائج المتوقعة، وتوزّع المسؤوليات. ويستلزم قياس وقع البرامج مهارات ومعارف خاصة، وبالتالي ثمة حاجة إلى قدرات مهنية في مجال منع الجريمة بغية كفالة جودة

البرامج من مرحلة تصميمها إلى مرحلة تنفيذها ورصدها وتقييمها. وباختصار فإن الجودة تستلزم مؤهلات (المبادئ التوجيهية، الفقرات ١٨ و٢٣ و٢٩).

٣٣- وفي العديد من البلدان درجت الحكومات ومعاهد البحث معا على رصد برامج منع الجريمة. ففي أستراليا على سبيل المثال تعمل الحكومة بالتعاون الوثيق مع المعهد الأسترالي لعلم الجريمة، وهو عضو في شبكة معاهد برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، في وضع برامجها الخاصة بمنع الجريمة ورصدها وتقييمها. وموَّلت الحكومة أيضا مشاريع بحثية بشأن مسائل منها التدخل المبكر، وضبط الأمن، والعنف ضد المرأة، ومنع الجريمة، والمجتمعات المحلية الأصلية.

٣٤- وفي شيلي تتعاون وزارة العدل مع جامعة ألبيرتو هورتادو، التي تجري تقييما للبرامج الوطنية، ولديها برنامج تعليمي للحصول على شهادة في السلامة الحضرية. وتوفر جامعة شيلي برامج أكاديمية وتدريبا مهنيا بشأن مرتكبي الجرائم الشباب، والتدخل والوقاية، ومنع الجريمة بتدابير قائمة على المجتمع المحلي.

٣٥- وتتعاون ولاية ميناس غيرايس ومدينة بيلو هوريزونتيه في البرازيل مع مركز دراسات الجريمة والسلامة العامة في جامعة ميناس غيرايس الاتحادية. وإلى جانب تطوير نظم تحليل البيانات وبرامج التدريب، يتعاون المركز في وضع وتقييم برنامج فعال لمنع انتحار الشباب، اسمه "فيكا فيفو" (أبقَ على قيد الحياة).

الصلات القائمة بين الجريمة المحلية والجريمة المنظَّمة عبر الوطنية

٣٦- توصي المبادئ التوجيهية بأن تدرس الخطط الوطنية لمنع الجريمة الصلات القائمة بين مشاكل الجريمة المحلية والجريمة المنظَّمة عبر الوطنية، وذلك مثلا في سياق الاتجار بالمخدرات (الفقرات ١٣ و٢٧ و٣١). وتشجع المبادئ التوجيهية الدول الأعضاء على التعاون في تحليل هذه الصلات ومعالجتها، وذلك مثلا عن طريق الحد من الفرص المتاحة أمام الجماعات الإجرامية للمشاركة في الأسواق المشروعة، بالحيلولة دون استغلال إجراءات المناقصات والإعانات والتراخيص التي تُمنح للأنشطة الاقتصادية، وبحماية الفئات المهمّشة اجتماعيا، ولا سيما النساء والأطفال، من الأنشطة الإجرامية مثل الاتجار بالأشخاص أو تهريب المهاجرين.

جيم- إعداد أدلة إرشادية وعُدد وكتيبات تساعد على نشر المعارف المتعلقة بمنع الجريمة وعلى تنفيذ الخطط تنفيذا متسقا

٣٧- من المفضَّل أن يصبح منع الجريمة مجالا مهنيا قائما بذاته. وإلى أن يتم ذلك، يلزم توفير التدريب والأدوات المتخصصة.[٧] ومن الأمثلة على هذه الأدوات المتاحة على الصعيد الدولي مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية، و *Handbook on Planning and Action for Crime Prevention in Southern Africa and the Caribbean Regions* (دليل التخطيط والعمل من أجل منع الجريمة في منطقتي الجنوب الأفريقي والكاريبي)[٨] و *Crime Prevention Assessment Tool* (أداة تقييم منع الجريمة) والمنشورات التي ستصدر قريبا ومنها *Handbook on the United Nations Crime Prevention Guidelines — Making them Work* (دليل إعمال مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لمنع الجريمة) و *Handbook on Policing Urban Space* (دليل ضبط الأمن في المناطق الحضرية).

٣٨- وتوجد معلومات كثيرة عن البرامج الفعالة لمنع الجريمة، التي وُضع معظمها في أوروبا وأمريكا الشمالية، ووُضعت أيضا في الآونة الأخيرة نتيجة للتعاون بين بلدان الجنوب. ويُذكر من المجالات التي أُهملت في بحوث منع الجريمة كيفية تنفيذ البرامج والسياسات وتقييمها. ويعتبر هذا المجال جانبا مكملا لمنع الجريمة الفعال، ينبغي للحكومات أن تستثمر فيه الوقت والموارد، وأن تطلب من أجله المساعدة التقنية إذا كانت لازمة. وتتوفر إرشادات بشأن هذه المسائل من عدد من الهيئات الدولية والوطنية العاملة في هذا المجال، مثل مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية والأدلة الإرشادية الصادرة عن المركز الدولي لمنع الجريمة وسائر المعاهد البحثية، وكذلك في إطار برامج التدريب التي توفرها عدة بلدان.

٣٩- وقد شهدت البحوث المتعلقة بفعالية منع الجريمة ازديادا كبيرا في السنوات الأخيرة. فبرزت الحاجة إلى البيانات الأساسية، أي البيانات المحلية المتعلقة بمنع الجريمة بتدابير ظرفية. وفيما يخص البلدان المتقدمة، لم تقيِّم مؤسسة كامبل كولابوريشن (www.campbellcollaboration.org)[٩] على سبيل المثال إلا البرامج التي تستوفي المعايير

---

(7) انظر "Report on the Technical Consultative Expert Group Meeting on Making the United Nations Crime Prevention Guidelines Work, held in Berlin from 2 to 4 July 2008"، (E/CN.15/2009/CRP.2).

(8) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.09.IV.1.

(9) انظر Lawrence W. Sherman and others, *Preventing Crime: What Works, What Doesn't, What's Promising*، تقرير مرفوع إلى كونغرس الولايات المتحدة من إعداد المركز الوطني للعدالة (واشنطن العاصمة، ١٩٩٧). متاح على الموقع التالي: www.ncjrs.gov/works/.

العلمية، مثل استخدام مجموعات مراقبة لأغراض المقارنة وأنواع محدَّدة بوضوح من الأنشطة. ويمكن لمؤسسة كامبل كولابوريشن أن تبيِّن فعالية البرامج المعنية من خلال دراستها في سياقات مختلفة. ويعتبر هذا النهج ملائما بصفة خاصة لتحليل أنواع تدابير منع الجريمة كالتدابير الظرفية أو تدابير التدخل في مرحلة الطفولة المبكرة، لكن استخدامه يكون أصعب في التدخلات على مستوى المجتمع المحلي، التي تنطوي على طائفة من الأنشطة المختلفة.

٤٠- بيد أنه بالنظر إلى أن العديد من برامج منع الجريمة قد وُضعت وقُيِّمت في بلدان متقدمة، فإنه لا يمكن على الدوام تطبيق التجارب المرتبطة بها في البلدان الأقل تقدما. وفي هذا السياق، تكون الحاجة إلى البيانات الأساسية كبيرة، وتتسم المساعدة في إنشاء قواعد البيانات وتوفير التدريب وتنفيذ هذه المشاريع وتقييمها بأهمية خاصة.

٤١- وقد دفعت الادعاءات بفعالية بعض البرامج عددا من البلدان إلى محاولة تكرار هذه البرامج، "التي ثبت نجاحها"، في ظروفها الخاصة. وكثيرا ما لم تحقق هذه البرامج النجاح المنشود، بالنظر إلى الاختلاف الشديد في القيود التي ينطوي عليها السياق الأصلي مقارنة بالسياقات الجديدة، ولأن أحد العوامل الحاسمة في نجاح البرامج هو كيفية تنفيذها.

٤٢- وقد أفضت هذه التجارب إلى تحسين فهم الحاجة إلى مواءمة وتكييف استراتيجيات منع الجريمة وفقا للسياق القائم في فرادى البلدان والمناطق، مع استخدام البيانات الأساسية على أي حال باعتبارها قاسما مشتركا لقياس مدى نجاح أو فشل تدابير منع الجريمة. وإضافة إلى المستويات المرتفعة من العنف والإيذاء، فإن الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلد ومستوى تقدمه وقدراته وتاريخه السياسي عوامل تؤثر جميعها على احتياجاته وأنواع مشاكل الجريمة التي يواجهها وإمكانية التدخل الناجح لمعالجتها.

٤٣- ومن جهة أخرى، توجد كمية متزايدة من الخبرة والممارسات الفعالة المقيَّمة جيدا لدى البلدان النامية التي تسود فيها ظروف اقتصادية واجتماعية مماثلة. وقد ازدادت أيضا التبادلات بين بلدان الجنوب. فعوضا عن نقل البرامج من البلدان المتقدمة، عمدت بلدان الجنوب إلى الابتكار لتصميم مشاريع تتمشى مع ظروفها، مستندة في ذلك إلى قدراتها الخاصة.

٤٤- ويمكن الحصول على المعلومات المتعلقة بالسياسات والممارسات من قوائم جرد الاستراتيجيات والبرامج الواعدة والناجحة في مجال منع الجريمة، المتوفرة الآن على نطاق واسع وبعدة لغات. وهي تشمل مشاريع حازت على جوائز في مختلف المناطق والبلدان، وقوائم جرد وتقارير عن الممارسات الفعالة، مثل تلك التي تجمعها مؤسسة كامبل كولابوريشن (انظر الفقرة ٣٩ أعلاه)، ومجموعات من البرامج المتعلقة بمواضيع محدَّدة من

قبيل منع الجريمة في المدن، والشباب المعرضين للخطر، وسلامة المرأة، والأنشطة المتعلقة بعصابات الشباب، والمدارس الآمنة، وإدارة الأماكن العامة.[10] وفي أوروبا، تم في إطار شبكة الاتحاد الأوروبي لمنع الجريمة (www.eucpn.org)، ومشروع بيكاريا المعنون "إدارة الجودة في منع الجريمة" ومشروع منع الجريمة (CRIMPREV) المعنون "تقييم الانحراف والجريمة ومنعهما في أوروبا" (www.gern-cnrs.com/gern/index.php?id162&L=2)، إصدار دراسات مفيدة عن منع الجريمة بتدابير قائمة على القرائن. وتوفِّر الشبكات الإقليمية والدولية أيضا معلومات عن الممارسات الواعدة في مجال منع الجريمة.

٤٥- ويتزايد باطراد توافر الدراسات المعدَّة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي، وهي تمثل موردا هاما للحكومات في تقييم وضعها الخاص. وتشمل هذه الدراسات منشورات صادرة عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة،[11] توفر تحاليل مفصلة وشاملة لنطاق الجريمة وأسبابها المحتملة والتوصيات المتمايزة لمنع الجريمة في المنطقتين المعنيتين. وقد أُجري في إطار برنامج المدن الأكثر أمانا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عدد من الدراسات الخاصة بالجريمة والإيذاء في المدن الأفريقية. وفي أمريكا اللاتينية، هناك مصادر هامة للمعلومات ومنها منظمات البحوث الإقليمية، مثل كلية أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية، والمراكز الجامعية مثل مركز دراسات الجريمة والسلامة العامة، ومركز دراسات الأمن العام والمواطنة في البرازيل، وجامعة ألبرتو هورتادو في شيلي. ويمكن أن تكون المصادر الإقليمية مفيدة في تحديد المشاريع في البلدان المجاورة ذات التجارب والسياقات المماثلة، كما يساعد التبادل بين بلدان الجنوب، مثل المشروع الذي ينفذه المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بين بلدان منطقة البحر الكاريبي والجنوب الأفريقي، في تبادل الأفكار المتعلقة بالسياسات والمشاريع. وفي جنوب أفريقيا، يعمل مجلس البحوث العلمية والصناعية بالتعاون مع الوزارات الحكومية على الصعيد الوطني وصعيد الولايات ومع إدارة الشرطة في جنوب أفريقيا. وقد قدَّم هذا المركز المساعدة في وضع أدلة إرشادية وعُدد وتصاميم، وفي تنفيذ البرامج، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل التي تمس الأطفال والشباب، كما قام بدعم البلديات

(10) انظر منشورات المركز الدولي لمنع الجريمة (ICPC) على الموقع www.crime-prevention-intl.org.

(11) انظر *Crime and Development in Central America — Caught in the Crossfire* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع B.07.IV.5)؛ والتقرير المعنون "Crime and development in Africa"، الصادر عن المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في حزيران/يونيه ٢٠٠٥؛ والتقرير المعنون "Crime, violence and development: trends, costs and policy options in the Caribbean"، الصادر عن المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والبنك الدولي في آذار/مارس ٢٠٠٧.

المحلية في وضع استراتيجياتها الوقائية الخاصة، وتنظيم مؤتمرات لتيسير تبادل التجارب والممارسات الجيدة، وتنفيذ برامج تدريبية.

٤٦- وأنشأ العديد من الحكومات مراكز لموارد المعلومات على الإنترنت لتقديم المشورة والموارد اللازمة لصناع القرارات والممارسين والباحثين العاملين في جميع مستويات الحكومة. وعلى سبيل المثال، أنشأت حكومة المملكة المتحدة موقعا على الإنترنت للحد من الجريمة بغية دعم العمل المضطلع به في إطار "شراكات الحد من الجريمة والاضطرابات" في إنكلترا أو في إطار "الشراكات المعنية بالسلامة المجتمعية" في ويلز. وفي أستراليا، أنشأت سلطات نيو ساوث ويلز موقعا على الإنترنت لدعم بناء المجتمعات المحلية، يشمل أنشطة لمنع الجريمة على الصعيد المحلي. وهو عبارة عن مركز إلكتروني لتبادل المعلومات، يقدِّم مجموعة من الأدوات والموارد والمعلومات عن مصادر التمويل.

٤٧- ويعد تبادل الخبرات بين البلدان والمدن من الوسائل الهامة لنشر المعرفة باستراتيجيات منع الجريمة وتنفيذها وتقييمها. فالتعلم مباشرة من ذوي الخبرة في مختلف البلدان للتعرف على نهجهم في إدارة المشاريع ومعالجة المشاكل غالبا ما يكون أسرع وسيلة لفهم العمل الممكن الاضطلاع به. وتتوفر خبرة كبيرة في تيسير تبادل هذه المعلومات لدى منتديات مثل المركز الدولي لمنع الجريمة والمنتدى الأوروبي للسلامة الحضرية، ولدى برامج من قبيل برنامج شبكة الاتحاد الأوروبي للتنمية الحضرية (URBACT) وبرنامج المدن الأكثر أمانا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وقد نظَّم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مؤتمرات دولية وإقليمية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية لجمع رؤساء البلديات وأصحاب الشأن الآخرين بغية تعزيز تبادل المعلومات المتعلقة بالمشاريع المحلية لمنع الجريمة، كما أُقيمت - في إطار مشروع التعاون الإقليمي بين بلدان الجنوب لتحديد أفضل ممارسات منع الجريمة في العالم النامي، الذي ينفذه المكتب المعني بالمخدرات والجريمة - صلات بين واضعي السياسات والممارسين والباحثين في بلدان منطقة البحر الكاريبي وبلدان الجنوب الأفريقي لتبادل الخبرات بين المناطق التي تواجه مستويات عالية جدا من العنف.

٤٨- ويموِّل الاتحاد الأوروبي منذ عام ٢٠٠٣ برنامج بكاريا الذي ينفذه مجلس منطقة سكسوني السفلى لمنع الجريمة في ألمانيا، من أجل تعزيز إدارة الجودة والتدريب المهني ونقل المعرفة في مجال منع الجريمة (إنشاء مراجع وشبكات إلكترونية وتجميع أدوات دولية لمنع الجريمة، ستتاح قريبا على بوابة خاصة على شبكة الإنترنت، على العنوان www.beccariaportal.org). وينظم برنامج بكاريا منذ عام ٢٠٠٨ تدريبا على المهارات الأساسية للممارسين أثناء خدمتهم. وتشمل المواضيع المُتناولة علم الإجرام، ومنع الجريمة،

وإدارة المشاريع، إلى جانب أنشطة مشاريع عملية. ويُخطَّط لوضع مناهج دراسية للتعليم عن بعد باللغة الإنكليزية، وبلغات أخرى إذا أمكن. وفي إطار المؤتمر الثاني عشر، ستُعرض صيغة محسنة لبرنامج تدريب باللغة الإنكليزية في سياق حلقة العمل بشأن التثقيف في مجال العدالة الجنائية الدولية من أجل تحقيق سيادة القانون، ويُؤمل أن يُستعان بها كبرنامج مساعدة تقنية في مرحلة ما بعد المؤتمر. وفي ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٠، سيقوم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع جامعة فيينا، بإذاعة محاضرة إلكترونية تجريبية من دائرة الأمم المتحدة للإعلام، عن طريق الإنترنت، حول موضوع "الرياضة والعنف ومنع الجريمة"، من شأنها أن تساعد على توضيح واحدة من الطرائق المتاحة بسهولة لتطوير التدريب في مجال منع الجريمة بما يتجاوز حدوده التقنية والجغرافية السياسية الحالية، بما في ذلك التدريب الميداني.

مثال على استراتيجية شاملة موضوعة في شكل دليل عملي لمنع الجريمة

٤٩- ينبغي أن تكون استراتيجيات منع الجريمة متعددة القطاعات وقائمة على المعارف ومستدامة وأن تشمل عنصر المساءلة. وكمثال على استراتيجيات منع الجريمة التي تستوفي هذه المعايير، يُذكر نهج "المجتمعات المحلية المهتمة" (“Communities That Care”) الرامي إلى منع تعاطي مواد الإدمان، والجنوح، والعنف، وحمل المراهقات، والتسرّب من المدارس، والاكتئاب بين صفوف المراهقين.[12]

٥٠- ونهج "المجتمعات المحلية المهتمة" هو نظام للتخطيط الوقائي في شكل دليل عملي، يستند إلى البحوث في مجالات العمل الاجتماعي والصحة العامة وعلم النفس وعلم الجريمة والتطوير التنظيمي. ويقوم هذا النهج على تعزيز عوامل الحماية من قبيل الروابط الاجتماعية القوية أو معايير السلوك المتسقة، وعلى الحد من عوامل الخطر من قبيل سوء التنظيم على صعيد الأسرة أو المجتمع المحلي، الذي يقترن بالشروع المبكر بتناول المخدرات أو الجنوح أو العنف.

٥١- ويساعد هذا النهج تحالفات أصحاب الشأن في المجتمع المحلي في انتقاء البرامج وتنفيذها، من خلال وضع موجزات لمواطن قوة وضعف المجتمع المحلي بالاستناد إلى البيانات؛

(12) انظر Social Development Research Group, *Research Brief*, No. 3, October 2009، المتاح على www.uwsrd.org/sdrg/ResearchBrief_Oct2009.pdf؛ و J. David Hawkins and Richard F. Catalano, *Investing in Your Community's Youth: An Introduction to the Communities That Care System* (2005)، المتاح من موقع United States Department of Health and Human Services, Substance Abuse and Mental Health Services Administration (http://dowload.ncadi.samhsa.gov/Prevline/pdfs/ctc/Investing%20in%20Your%20Community's%20Youth.pdf).

وتحديد أولويات العمل استنادا إلى تلك الموجزات؛ وتعبئة أعضاء المجتمع المحلي من أجل تنمية قدرات الشباب؛ وتخصيص الموارد على نحو يكفل استخدامها الفعال؛ والسعي إلى تحقيق نتائج قابلة للقياس لأغراض دراسات التقييم المتكررة.

٥٢- ويشمل النهج دراسة استقصائية طلابية عن حالات الانحراف المبلغ عنها ذاتيا وعن مدى انتشار عوامل الخطر وعوامل الحماية، ومصرف بيانات لبرامج العمل التي تبيَّنت فعاليتها.

٥٣- وقد خلص تقييم عملية "المجتمعات المحلية المهتمة" على الصعيد التنظيمي إلى أمور منها أن هذه العملية أسهمت في تعزيز التعاون بين الوكالات، والحد من ازدواجية الخدمات، وتنسيق تخصيص الموارد، وزيادة الاستعانة بالبرامج القائمة على المعارف، وزيادة مشاركة المهنيين والمواطنين والشباب في أنشطة المجتمع المحلي الوقائية.[١٣]

٥٤- وقد قيَّمت دراسة أُجريت مؤخرا أثر نهج "المجتمعات المحلية المهتمة" بعد مضي أربع سنوات على تنفيذه.[١٤] وتبيَّن أن المجتمعات المحلية التي أخذت به شهدت تراجعا في تعاطي المخدرات وفي الجنوح بين صفوف طلاب الصف الثامن مقارنة بالمجتمعات المحلية التي لم تأخذ به والتي استُخدمت لأغراض المراقبة.

٥٥- وقد طُبِّق هذا النهج، أو يجري تطبيقه حاليا، في أستراليا وألمانيا وقبرص وكرواتيا وكندا والمملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية. وفي قبرص، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية تطبيق هذا النهج. ولئن كان المخطَّط العام للعملية قابلا للتطبيق على بلدان أخرى، فلا بد من تكييفه ليوافق الظروف المحلية.

دال- خلق التزام لدى أجهزة الحكم الوطنية والمحلية بنجاح برامج منع الجريمة، مع دعم ذلك الالتزام بما يكفي من الموارد

٥٦- تؤكد المبادئ التوجيهية لمنع الجريمة على أهمية مبدأ الاستدامة، أي توفر التمويل الكافي بصورة يُعوَّل عليها، ومبدأ المساءلة، أي إجراء استعراضات دورية للمصروفات

(13) United States of America, Department of Justice, Office of Juvenile Justice and Delinquency Prevention, *Title V Incentive Grants for Local Delinquency Prevention Programs: Juvenile Justice and Delinquency Prevention Act of 1974, as Amended in 1992 (PL 93-415; 42 U.S.C. 5601 et seq.) — 1996 Report to Congress: Program Report*. (Washington, D.C., 1996).

(14) J. David Hawkins and others, "Results of a type 2 translational research trial to prevent adolescent drug use and delinquency: a test of Communities That Care", *Archives of Pediatrics and Adolescent Medicine*, vol. 163, No. 9 (2009), pp. 789-798.

وتقييمات دقيقة للنتائج، بما في ذلك مشاركة المجتمع المحلي (الفقرات ١ و١٠ و٢٠). ويقتضي ذلك أمورا منها تزويد الموظفين المعنيين بالمشروع والمجتمع المحلي بأسره بالمعلومات اللازمة لتحليل المشاكل الإجرامية ومعالجتها، ودعم إجراء بحوث منتظمة وشاملة عن آثار نهوج منع الجريمة وشروط نجاحها، وإعداد خلاصة عن النتائج ونشرها. كما يستلزم تخطيط الأنشطة وتنفيذها على نحو واف، وكسب دعم الشركاء المحتملين من أجل التعاون على المدى الطويل والقيام باستمرار برصد وتقييم النتائج والتكاليف والمنافع المادية وغير المادية (الفقرات ١١ و٢١-٢٣). وفي نهاية المطاف، ينبغي أن تخصص الموارد الشحيحة في المقام الأول للبرامج والمبادرات التي ثبتت فعاليتها، والتي استُخدمت ميزانياتها استخداما مسؤولا.

٥٧- ويمكن تعزيز الاستدامة باعتماد استراتيجيات طويلة الأجل. ففي عام ٢٠٠٨ على سبيل المثال، حدَّدت مدينة بوغوتا أهدافها الطويلة الأجل لتحسين سلامة مواطنيها ونوعية حياتهم، وربطت هذه الأهداف بآليات تمويل مستمرة لكي تتمكن المناطق الإدارية المحلية من تنفيذ مبادرات وقائية. وقد تستغرق مسألة ترسيخ منع الجريمة كأحد مواصفات سداد الحكم بعض الوقت. ولئن لم يكن تحقيق ذلك بالأمر الهيِّن، فإن تحقيق الاستمرارية يعتمد جزئيا على شطب مسألة منع الجريمة من جداول أعمال السياسات العامة الحالية، التي يمكن أن تتغيّر بمرور الوقت.

هاء- إقامة علاقات تشارك وتعاون مع المنظمات غير الحكومية وتشجيع مشاركة عامة الناس في جهود منع الجريمة

٥٨- إن للجريمة أسبابا عديدة وبالتالي فإن هناك وسائل عديدة لمنع وقوعها. وعليه ينبغي لمختلف المؤسسات في جميع مستويات الحكومة وللقطاع الخاص والمجتمع المدني المشاركة في منع الجريمة باعتماد نهج منسَّق ومتعدد القطاعات. ويتطلب ذلك التنسيق بين الوكالات الحكومية وإقامة شراكات مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

٥٩- بيد أن التجربة بيَّنت أن هذه الشراكات تمثل طريقة عمل صعبة. فالوزارات أو قطاعات الخدمات تأخذ وقتا للعمل مع بعضها بعضا ولتقاسم مجالات العمل التي كانت سابقا مجالها الحصري. وقد لا تقدِّر بعض القطاعات أهمية مساهمتها في منع الجريمة، وتفضِّل ترك المسؤولية لنظام العدالة أو للشرطة. ويمكن أن تؤثر مسائل السرية على تبادل المعلومات، فقد لا تكون القطاعات الصحية مستعدة لتقديم معلومات إلى لجنة منع الجريمة، وقد لا تكون الشرطة مستعدة لتبادل المعلومات الاستخبارية بشأن مشاكل إجرامية معيَّنة. وقد لا تكون الوكالات مستعدة لتخصيص موارد لمشروع مشترك ما لم تتوفر قيادة قوية له. وتعد

استمرارية توفر الموظفين عاملا مهما، بالنظر إلى أن التغييرات في عضوية اللجان توهن العزيمة والحيوية الجماعيتين. ويبرز كل ما تقدَّم أهمية القيادة الحكومية في إنشاء وكالة مركزية تتولى مسؤولية وضع وتنفيذ استراتيجيات منع الجريمة. كما يؤكد على ضرورة أن يتمتع العاملون في إطار الشراكات بالسلطة الكافية للتعهد بتوفير ما يلزم من الوقت والموارد.

٦٠- ولئن كان اتباع المنظمات الحكومية وغير الحكومية لنهج متسق أمرا لا بد منه من أجل منع الجريمة بصورة فعالة، فإن هذا النهج لن يكفي في كثير من الأحيان. فمما يتسم بنفس القدر من الأهمية التماس مشاركة الجمهور في منع الجريمة، وذلك بإعلامه بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات وبالوسائل اللازمة وبالدور الذي يمكن أن يؤديه في هذا المجال.

٦١- ويتطلب إقناع الجمهور بالمشاركة في مجال منع الجريمة توفير المعلومات، الأمر الذي يستلزم بدوره تعاون وسائط الإعلام. ويمكن أن يكون قلق عامة الناس، والمطالبة باتخاذ إجراءات أكثر صرامة، من الحوافز على وضع سياسة لمكافحة الجريمة، فوسائط الإعلام تنزع في جميع البلدان تقريبا إلى التركيز على أعنف الجرائم، التي تؤثر تأثيرا قويا في تشكيل الرأي العام. ولكن الجمهور يبدي استعداده لدعم منع الجريمة عندما يُزوَّد بمعلومات أكثر توازنا. فقد بيَّنت استقصاءات للرأي في كندا، على سبيل المثال، أن هناك مواقف إيجابية قوية تؤيد الاستثمار في برامج منع الجريمة.

٦٢- وفي كثير من الأحيان يفترض الجمهور أن ضمان السلامة والأمن يقع على كاهل الشرطة دون غيرها. ولذا تحتاج الحكومات إلى التحاور مع الجمهور لمناقشة السبل التي يمكن بها للقطاعات الأخرى في المجتمع أن تسهم في منع الجريمة، والسبل التي يمكن بها للحكومات أنفسها أن تساعد في تحقيق مزيد من الأمن للمجتمعات وفي التقليل من هشاشتها.

٦٣- ومن الضروري عند وضع الاستراتيجيات الوقائية دراسة تجارب الجمهور وتحديد المشاكل والأولويات التي يراها مهمة. ويعد إعلام الجمهور بمدى نجاح البرامج أو بالتحديات القائمة والعمل مع وسائط الإعلام لنشر تقارير متوازنة بشأن الوقاية من الوسائل الهامة للمساعدة على ضمان فهم الجمهور للبرامج والحصول على دعمه لها.

٦٤- ويُشار أخيرا إلى أن تثقيف عامة الناس هو أحد الموارد الرئيسية في تغيير مواقف الجمهور بصفة عامة أو مواقف الجماعات المعرضة للخطر أو ضحايا جرائم معينة إزاء أنواع الخدمات المتاحة لهم. فعلى سبيل المثال، بدأت الحكومة الاتحادية في البرازيل، كجزء من استراتيجيتها لمنع العنف ضد المرأة، في حملة لتغيير المواقف بشأن هذا النوع من الجرائم. وشملت هذه الحملة معلومات عن الخدمات المتاحة، وتوفير خط هاتفي مباشر يعمل على

مدار الساعة من أجل الضحايا، وتنظيم سلسلة من المنتديات العامة بشأن سلامة المرأة لزيادة المناقشة وتعزيز الوعي.

ثالثا- السبيل إلى التغلب على التحديات الرئيسية التي تواجهها الدول الأعضاء في تنفيذ مبادئ الأمم المتحدة لمنع الجريمة

٦٥- وفقا للدراسة الاستقصائية (E/CN.15/2007/11، الفقرة ٦١)، واجهت الدول الأعضاء سبعة تحديات رئيسية في تنفيذ المبادئ التوجيهية لمنع الجريمة، على النحو المبيَّن أدناه:

١- توطيد الوقاية الاجتماعية باعتبارها سياسة عامة وإنشاء أجهزة مسؤولة عن تنفيذها

٢- تحسين التنسيق بين مختلف الهيئات الحكومية المعنية بشكل مباشر أو غير مباشر بمنع الجريمة

٦٦- تعني الوقاية الاجتماعية دراسة جوانب منع الجريمة في جميع ميادين السياسة الاجتماعية، مثل الصحة والتعليم وتخطيط المدن والعمالة. وعندما لا يعترف صناع القرارات في هذه الميادين بما قد ينتج عن استراتيجياتهم من آثار جانبية على منع الجريمة، تلزم قيادة قوية لتشجيع اعترافهم بهذه الآثار، سواء عن طريق تبصيرهم بها أو وضع لوائح تنظيمية في هذا الشأن. ويستلزم ذلك التزاما واضحا في أعلى مستويات الحكومة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي.

٦٧- وبالنظر إلى هذا الالتزام، من المستحسن إقامة شكل ملزم من التعاون والإشراف للتغلب على جمود المنظمات التي يؤثر عملها على منع الجريمة دون أن تقع عليها مسؤولية مباشرة في هذا المجال. وقد يتمثل ذلك في إنشاء لجنة وزارية دائمة أو مجلس مكون من كبار المسؤولين أو مجلس لمنع الجريمة على الصعيد المحلي يرأسه رئيس البلدية أو نائبه. لكن التجربة تبين أن إنشاء مثل هذا الكيان أمر صعب بسبب المقاومة المتأتية عن الاعتبارات التقليدية التي تُولى بموجبها مسؤوليات حصرية للقطاعات.

٣- تناول الجوانب المعيَّنة للجريمة المنظمة التي كثيرا ما تربط بين الجريمة المحلية والجريمة العابرة للحدود، مثل الاتجار بالمخدرات

٦٨- إن للجريمة المنظمة جوانب عديدة تتصل اتصالا مباشرا بالجريمة المحلية: فمن المعتاد أن يشترك تجار محليون يعملون في الشوارع في الاتجار بالمخدرات، وأن تتأتى الأموال التي

تدفع لشراء المخدرات غير المشروعة في معظم الأحيان من السرقة والسطو وغير ذلك من الجرائم "التقليدية". ولا يكون الاتجار بالنساء والأطفال لأغراض الاستغلال الجنسي مربحا إلا إذا كانت خدماتهم معروضة من خلال تنظيمات البغاء المحلية. وبالتالي، فإن من شأن أي عمل ينجح في التصدي لأحد جوانب هذه "الأعمال" أن يؤثر أيضا على جوانبها الأخرى. وإلى جانب الأنشطة المحددة الرامية إلى إنفاذ القانون، هناك مجموعة من الخطوات التي يتعين اتخاذها على الصعيد الدولي، بما في ذلك التوقيع على الاتفاقات الثنائية، وتبادل المعلومات، والمشاركة في الشبكات الدولية والإقليمية، والسماح بتسليم المطلوبين، وتقديم المساعدة القانونية المتبادلة. ويجري تناول هذه المسائل بمزيد من التفصيل في إطار البند الموضوعي ٤ من جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر الثاني عشر.

٤- نشر المعارف لدى الحكومات المحلية وحفز مشاركتها في منع الجريمة

٦٩- تحتاج الحكومات المحلية التي ستشارك في جهود منع الجريمة إلى الحصول على معلومات موثوقة وشاملة عن الجرائم المرتكبة في إطار ولايتها القضائية. ويمكن توفير هذه المعلومات من خلال الاحصاءات المصنَّفة حسب نوع الجريمة حيثما كان ذلك ممكنا، ومن خلال استقصاءات لآراء الضحايا على الصعيد المحلي، أو بالاستناد إلى البيانات المستقاة من مصادر مختلفة بعد جمعها من مراصد الجرائم. وقد يمثل الشعور (الذاتي) بالأمن لدى المواطنين مصدرا لهذه المعلومات، ولكن ينبغي ألا يكون مصدرها الوحيد.

٧٠- وتضطلع الحكومات المحلية بدور هام، لأن الجريمة تُرتكب على المستوى المحلي ومستوى الأحياء، ولأنه لا يمكن التصدي للعديد من أسباب الجريمة إلا على المستوى المحلي. وبالتالي فإن على السلطات المحلية أن تضع البرامج وتكيّفها مع الظروف المحلية، وكثيرا ما تحتاج للقيام بذلك إلى دعم من المعاهد البحثية المتخصصة أو من الموظفين المؤهلين تأهيلا مناسبا، والقادرين على تحليل الوضع واختيار البرامج المناسبة وتنفيذ تلك البرامج ورصدها.

٥- وضع برامج تدريب لمعالجة نقص الخبرة في مجال منع الجريمة وإنشاء قواعد بيانات بشأن أفضل الممارسات

٧١- توفر العديد من المؤسسات برامج تدريبية للممارسين في مجال منع الجريمة في مختلف أنحاء العالم، ومن ذلك على سبيل المثال جنوب أفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية. وتتوفر قواعد بيانات عن أفضل الممارسات المتاحة في أمريكا الشمالية وأوروبا، لكن هذه البيانات قد لا تكون بالضرورة مفيدة في مناطق أخرى بسبب المشاكل المتصلة بقابلية الاستفادة منها

(انظر الفصل الثاني، الباب جيم، أعلاه). بيد أن الأبحاث في هذا المجال تتطور بسرعة، وخاصة في جنوب أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وبالتالي فإن الوضع قد يتحسن بمرور الوقت.

٦- الاستفادة من التكنولوجيات المتقدمة في تحسين استراتيجيات منع الجريمة

٧٢- تُستخدم التكنولوجيات المتقدمة بصورة رئيسية في مجالين من مجالات منع الجريمة وهما: منع الجريمة بالتدابير الظرفية، من خلال الرقابة باستخدام التلفزيون ذي الدارة المغلقة و"تحصين الأهداف" على سبيل المثال، وتحليل اتجاهات الجريمة المحلية باستخدام البيانات الجغرافية لتحديد وتيرة الجرائم حسب المنطقة والزمن ودرجة الخطورة. وقد استُخدم هذان النهجان في البرازيل وفرنسا وكندا على سبيل المثال.[١٥]

٧- وضع آليات تقييم، ولا سيما الآليات المتصلة بتقييم التكاليف مقارنة بالفوائد

٧٣- يمثل تقييم برامج منع الجريمة في الميدان (إلى جانب إجراء التجارب باستخدام مجموعات مراقبة لأغراض المقارنة، وهذا ليس دائما بالأمر السهل) تحديا رئيسيا. وقد أعد باحثون مثل كامبل وستانلي تصاميم تجريبية وشبه تجريبية لدراسات التقييم التي يمكن اختيارها لتتناسب مع الظروف المحددة لبرنامج معين وتنفيذه.[١٦]

٧٤- ويتسم إجراء تقييمات للتكاليف مقارنة بالفوائد بصعوبة خاصة. فلئن أمكن قياس نفقات برامج الوقاية بالأساليب المحاسبية، فإن تقدير الفوائد، أي التكاليف الاجتماعية التي لم تُتكبد بفضل منع ارتكاب عدد غير معروف من الجرائم غير المحدَّدة الخطورة، يبقى إشكاليا. فهو ينطوي على تقديرات للجرائم التي كان يمكن توقعها لولا تنفيذ برنامج منع الجريمة، وعلى تقدير للتكاليف التي تم تجنبها فيما يتصل بالضحايا ونظام العدالة الجنائية. فليس من المستغرب أن يكون تقييم التكاليف مقارنة بالفوائد واحدا من الأنشطة المحدَّدة التي طلبت الدول الأعضاء الحصول على المساعدة بشأنها في ردها على الدراسة الاستقصائية.

---

(15) انظر *Handbook on the United Nations Crime Prevention Guidelines* (انظر الفقرة ١٦ أعلاه)؛ وانظر *Crime Observatories* (الحاشية ٣ أعلاه).

(16) انظر www.campbellcollaboration.org؛ و Sherman and others, *Preventing Crime* (انظر الحاشية ٩ أعلاه).

رابعا- التجارب في تنفيذ المبادئ التوجيهية لمنع الجريمة

٧٥- تعمل الأمم المتحدة منذ عقود على تعزيز سيادة القانون والتطبيق الفعال لمعاييره وقواعده في منع الجريمة والعدالة الجنائية، واضعة نصب عينيها أهمية هذه المسألة. ويعتبر دور الأمم المتحدة في هذا الميدان حاسما، حيث إنها المنظمة الوحيدة التي يسعها تقديم منظور عالمي في هذا المجال وحشد الدعم من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. ويعد استخدام معايير الأمم المتحدة في سياق المساعدة التقنية أمرا أساسيا لإرساء أساس لسداد الحكم وحماية حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون. كما يمكن للبلدان المتقدمة أن تستفيد من توفُّر تلك الصكوك بغية تبيُّن الثغرات وجوانب النقص التي تعتري نظمها الخاصة بالعدالة الجنائية وأن تنفذ الإصلاحات المناسبة (A/CONF.203/8، الفقرتان ٥٣ و٥٤).

٧٦- ولا يمكن تطبيق معايير الأمم المتحدة تطبيقا فعالا إلا بنشرها على أوسع نطاق ممكن، والترويج لها، وتعزيز قبولها لدى جميع مستويات الحكومة. ويتطلب ذلك غرس هذه المعايير في أذهان واضعي السياسات المسؤولين عن إنشاء أُطر العمل، والممارسين المسؤولين عن منع الجريمة والعدالة الجنائية، والأفراد المتضررين من الجرائم. فمن الضروري، بالتالي، نشرها باللغات المناسبة وجعلها في متناول الفئات المهنية المعنية.

٧٧- ويبدو أن التجارب في مجال تنفيذ المبادئ التوجيهية متنوعة للغاية. فمن جهة أولى تشير نتائج الدراسة الاستقصائية المعروضة في الفصل الثالث إلى أن كثيرا من الدول الأعضاء تتبع المبادئ التوجيهية، على الأقل جزئيا. وقد لا يُعزى ذلك فقط إلى معرفة المبادئ التوجيهية واحترامها، بل وكذلك إلى أنها تجسد أحدث المعايير في مجال منع الجريمة، بحيث أن البلد الذي يسعى إلى تنفيذ أحدث السياسات العامة لمنع الجريمة سيتقيّد في الوقت نفسه إلى حد كبير بالمبادئ التوجيهية.

٧٨- ومن جهة أخرى، لُوحظ في إطار أحد الاجتماعات التحضيرية الإقليمية نقص المعرفة بالمبادئ التوجيهية، وأُوصي بمضاعفة الجهود لنشرها على نطاق أوسع بين الفئات المسؤولة عن تطبيقها على المستوى الوطني (A/CONF.213/RPM.1/1، الفقرة ٢٢). ويشير ذلك إلى ضرورة الانتباه إلى هذا النقص في المعرفة. وقد يجد بعض المهنيين والممارسين أن صيغة المبادئ التوجيهية مفرطة في التجريد، وأن من المفيد رفدها بالمشورة التفصيلية المقدمة في منشور *Crime Prevention Assessment Tool* (أداة تقييم منع الجريمة) والمنشور الذي سيصدر قريبا *Handbook on the United Nations Crime Prevention Guidelines — Making them Work* (دليل إعمال مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لمنع الجريمة). ومن المحتمل ألا يكون

البعض الآخر قد سمع عن هذه المبادئ خلال تدريبهم، فعلى الأمم المتحدة أن تبذل قصارى جهدها لإدراج هذه المبادئ التوجيهية في المناهج التعليمية ذات الصلة. فمن شأن الجودة العالية للمبادئ التوجيهية و"أداة التقييم" و"الدليل" ذوي الصلة تيسير هذه العملية، بعد أن تنتشر المعرفة بها على نطاق واسع في الأوساط الأكاديمية.

٧٩- وأخيرا، وبالنظر إلى أن الدراسة الاستقصائية أبرزت في كثير من الحالات الحاجة إلى المساعدة التقنية، وذلك على سبيل المثال في مجال تحليل التكاليف مقارنة بالفوائد وغير ذلك من جوانب التطوير التنظيمي، من المحتمل أن تُعتبر المبادئ التوجيهية مفيدة باعتبارها خطة لتحديد المجالات التي يمكن فيها تقديم دعم المجتمع الدولي، على أن تتلو ذلك مشاورات معمقة بالاستعانة بـ"أداة تقييم منع الجريمة". وسيعزز ذلك أيضا نشر المبادئ التوجيهية، ولا سيما بين صفوف واضعي السياسات.

خامسا- الاستنتاجات والتوصيات

٨٠- ليس من المستصوب أو من المجدي التصدي للجريمة بالتدابير الردعية والقضائية فحسب سواء على الصعيد الأخلاقي أو المالي أو العملي. كما يعد منع الجريمة بصورة فعالة عاملا أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة، لأن من شأن تراجع الجرائم وتعزيز الأمن تحسين الظروف المؤاتية للأعمال التجارية والعمالة وإتاحة تكريس الموارد للتقدم الاجتماعي والاقتصادي بدلا من استخدامها في مكافحة الجريمة. وتعزز البرامج الاجتماعية لمنع الجريمة بصفة خاصة اندماج الفئات المهمّشة أو إعادة اندماجها في المجتمع. وتسعى بعض البرامج إلى تمكين الضحايا أو الفئات الضعيفة بصفة خاصة، مما يعد شكلا آخر من أشكال الاندماج الاجتماعي. بيد أن البرامج ذات النوايا الحسنة غير كافية. فمن الضروري تفحصها لتقييم وقعها وطريقة استخدامها للأموال، مما يعني أنه يلزم وضع ممارسات جيدة قائمة على القرائن.

٨١- وتتوفر اليوم معلومات وتوجيهات غزيرة عن كيفية تنفيذ استراتيجيات فعالة لمنع الجريمة. ويمكن الحصول عليها من منظومة الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية، مثل المركز الدولي لمنع الجريمة والمنتدى الأوروبي للسلامة الحضرية، أو المؤسسات الوطنية والإقليمية. ولا يمكن في أيامنا هذه أن يُعزى النقص في برامج منع الجريمة إلى نقص المعلومات؛ وإنما يمكن أن يُعزى إلى نقص الموارد المالية أو التقنية أو الشخصية، أو إلى عدم كفاية الالتزام في أسوأ الاحتمالات.

ألف- توصيات إلى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى

التوصية ١

٨٢- ينبغي أن يبقى منع الجريمة هدفا تتزايد أهميته باطراد من أهداف السياسة الجنائية للأمم المتحدة، ولا سيما في سياق المساعدة القانونية الرامية إلى بسط سيادة القانون والمقدَّمة في مجالات التنمية العامة الاجتماعية والاقتصادية. وينبغي السعي في إطار هذا الهدف إلى تعزيز الاندماج الاجتماعي وتوسيع نطاقه على نحو يشمل الشباب والجانحين ومرتكبي الجرائم من البالغين، بما في ذلك إعادة إدماج السجناء السابقين في صميم الحياة الاجتماعية.

التوصية ٢

٨٣- ينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز الدراسات ويتابعها، وأن يشجع مشاريع المساعدة التقنية الرامية إلى تناول الصلات بين الجريمة المنظمة والجريمة المحلية، بغية إدراج تدابير منع الجريمة في حلول تكفل تذليل هذه المشكلة.

التوصية ٣

٨٤- ينبغي للأمم المتحدة وللمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى العاملة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية أن تنشر على نطاق أوسع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لمنع الجريمة والوثائق ذات الصلة، ولا سيما في الجامعات ومعاهد التدريب، لتعزيز الاعتراف بها واستخدامها وتطبيقها.

التوصية ٤

٨٥- ينبغي لجميع هذه الكيانات أيضا أن تيسِّر التدريب المناسب للممارسين في مجال تخطيط برامج منع الجريمة وتنفيذها وتقييمها. وينبغي أن يحظى التدريب في مجال منع الجريمة، الذي يراعي عوامل جغرافية واجتماعية واقتصادية معيَّنة لتنفيذ أنشطة وقائية في سياقات محلية، بالتشجيع على كل من المستوى الأقاليمي والإقليمي والداخلي، من خلال توفير التدريب التقليدي وتكنولوجيات المعلومات الحديثة، مع التركيز العملي الدائم على المجتمعات المحلية والأشخاص المعرضين للإيذاء.

باء- توصيات إلى الحكومات الوطنية

التوصية ١

٨٦- ينبغي للحكومات أن تقود تنفيذ تدابير منع الجريمة قيادة حازمة. وقد تتطلب تدابير منع الجريمة المشتركة بين القطاعات تغييرات كبيرة في مواقف صناع السياسات والممارسين، وتغييرات في الهياكل التنظيمية ومجالات التعاون.

التوصية ٢

٨٧- ينبغي ألا يعتبر منع الجريمة مسألة إنفاذ قانون وعدالة جنائية فحسب: فمن المحتمل أن يكون لأي سياسة تؤثر على نوعية حياة المواطنين، ولا سيما الأُسر والأطفال واليافعين، وقع على منع الجريمة.

التوصية ٣

٨٨- تتطلب الاستراتيجيات الفعالة لمنع الجريمة بيانات أساسية وجودة عالية في التخطيط والتنفيذ والتقييم. وبالنظر إلى أن الموارد اللازمة للوفاء بهذه المعايير قد لا تكون متوفرة دائما، فينبغي للحكومات، ولا سيما في البلدان النامية، أن تسعى سعيا حثيثا إلى الحصول على ما يوفره العديد من المنظمات وفرادى الدول الأعضاء من مساعدة تقنية على صعيد المشورة والتدريب والتمويل. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تكون الدول الأعضاء مستعدة لتبادل خبراتها المتعلقة باستراتيجياتها الخاصة بمنع الجريمة. وقد يكون توفير التدريب وبناء القدرات ضروريين على الصعيد الوطني لكفالة توفر موظفين كفوئين ووضع نهوج لمنع الجريمة تناسب الظروف الخاصة لكل بلد.

التوصية ٤

٨٩- إن منع الجريمة جهد يُبذل عادة على المدى الطويل، وإذا لم توفَّر الأموال لفترة زمنية كافية، فقد تصبح هباء منثورا. ولكن ينبغي أن يقترن التمويل الطويل الأجل بمساءلة حقيقية عن استخدام الموارد وبتقييم للنتائج.